



## والي الرباط يحقق في فضيحة اختلالات خطيرة في مقاطعة حسان تهمة تبديد واختلاس أموال المجلس تلاحق نائباً متهما بالنصب

كريم أمزيان

ويأتي ذلك بعد أسبوع من حصول المعنى بالامر، بالبراءة، في الملف عدد 7935/2106/2016، الذي بنت فيه الهيئة القضائية، المكلفة بالملفات الجنحية العادية، بالمحكمة الابتدائية بالرباط بعد متابعتها بتهمة النصب، في الوقت الذي حكمت المحكمة ذاتها، «سمسار» في جلسة سابقة بستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ، بعد تنازل الفتاة الضحية. وحسم منطوق الحكم الابتدائي، ملف اتهام نائب رئيس مقاطعة، بتزوير وثائق زواج مغربية من سعودي، وما صاحب ذلك من مساع لطي الملف، بعد يوم واحد من أمر وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط، بتعميق البحث مع مصدق المنتمي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، وإحالة الملف مجدداً على عناصر الشرطة القضائية بولاية أمن الرباط من أجل الاستماع إلى إفاداته. وحاول مصدق أن يسارع الزمن، من أجل أن يتسرع على فضيخته، التي تفجرت في وجهه، من خلال لقائه السمسار بمجرد إطلاق سراحه، بحسب تأكيد مصادر «الأخبار» التي أفادت أنه طلب منه عدم الإفصاح عن اسمه، في حال ما إذا جرى عقد مواجهة بينهما، في الوقت الذي سبق أن أكد أمام النيابة العامة، أنه يعرفه ويحيل عليه الملفات التي يحصل عليها، من مواطنين أمام ملحقة وزارة الخارجية، مقابل ألف درهم للملف الواحد، وقام بتسجيل الاتصالات الهاتفية التي أجراها معه يوم الواقعة، من أجل تنسيق لقاءهما.

وأكدت مصادر مطلعة على سير الملف أن ثلاثة موظفين كتبوا إشهدات، ووقعوها باسمائهم، يؤكدون من خلالها، أن النائب المفوض له في القطاع، يبتزهم ويطلبهم بإتاوات بشكل دوري، وهو ما عملت الرئيسة على التأكيد منه، وفعلاً كانت أقوالهم مطابقة لما ورد في الشكاية والإشهدات، التي مازالت تنتظر بت والي الرباط، وذلك بعدما عملت الرئيسة على تبين الحقيقة قبل إحالة المعطيات كاملة عليه، بتنسيق مع محمد صديقي رئيس مجلس مدينة الرباط. وينتظر أن يوفد عبد الوافي لفتيت، والي جهة الرباط سلا القنيطرة، عامل عمالة الرباط، لجنة تحقيق في الملف، وقد يطالب بعزل النائب الذي يشتبه تورطه في عدد من الخروقات، وفقاً لما تنص عليه المادة 64 من القانون التنظيمي للجماعات، التي جاء فيها أنه «إذا ارتكب عضو من أعضاء مجلس الجماعة غير رئيسها، أفعالا مخالفة للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، تضر بأخلاقيات المرفق العمومي، ومصالح الجماعة، قام عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه، عن طريق رئيس المجلس، بمراسلة المعنى بالامر، للإدلاء بإيضاحات كتابية حول الأفعال المنسوبة إليه، داخل أجل لا يتعدى عشرة أيام، ابتداء من تاريخ التوصل»، فضلا عن أنه «يجوز للعامل أو من ينوب عنه، بعد التوصل بالإيضاحات الكتابية المشار إليها، إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية وذلك بطلب عزل عضو المجلس المعنى بالامر، من مجلس الجماعة».

سارعت سعاد زخيني، رئيسة مجلس مقاطعة حسان في الرباط، والثانية البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية، إلى إحالة شكاية تتضمن تهمة ثقيلة، وردتها من ثلاثة مستشارين، متعلقة بسعيد مصدق نائبها في مكتب المجلس، على عبد الوافي لفتيت والي جهة الرباط سلا القنيطرة، عامل عمالة الرباط، مرفقة بثلاثة إشهدات، كتبها ثلاثة موظفين ووقعوها، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في حقه، وفق ما يقتضيه القانون التنظيمي للجماعات. وكشف مصدر مطلع أن ثلاثة مستشارين منتمين إلى فريق حزب الأصالة والمعاصرة، بمجلس مقاطعة حسان، وضعوا لدى مكتب الرئيسة المتقدمة إلى «البجدي» شكاية تفيد بأن نائبها مصدق، المنتمي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، متهم بخرق القوانين الجاري بها العمل، مستغلا التفويض الممنوح له في المجلس ذاته، متعلق بالمصادقة على الإمضاءات.

وأضاف المصدر نفسه أن نائب رئيسة مجلس مقاطعة حسان المذكور تلاحقه تهمة «تبديد أموال عمومية واختلاسها»، بالنظر إلى أنه يضع «التنبر» في الوثائق التي يصادق على مطابقتها الأصل، خصوصا تلك التي ترد من كبريات الشركات، فيما يُجهل مصير تلك الموارد، التي من المفترض أن تدر مدخولا كبيرا على الجماعة.